SAICM/ICCM.3/7

Distr.: General
13 Aug 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

الدورة الثالثة

نيروبي، ١٧ – ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ؛

الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي

مذكرة الأمانة

أولاً – المقدمة

١- تفرد الفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات مهام المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والتي تشمل، إلى جانب أمور أخرى، العمل لضمان توفير الموارد المالية والتقنية الضرورية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢- في الفقرة ١٨ من قراره ٣/٢ بشأن الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ، دعا المؤتمر جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة أولئك المشار إليهم في المقرر، لتقييم ورفع تقرير إلى الأمانة بشأن الخطوات التي اتخذوها لتنفيذ الترتيبات المالية التابعة للنهج الاستراتيجي وذلك في موعد أقصاه ستة أشهر قبل انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر. وطلب إلى الأمانة أن تجمع هذه التقارير وتوحدها، بما في ذلك أي معلومات إضافية ذات صلة لكي يبحثها المؤتمر في دورته الثالثة.

٣- وطبقاً لهذه المهام والمناقشات التي أجراها الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء اجتماعه الأول، المعقود في بلغراد خلال الفترة من ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تبرز هذه المذكرة التطورات الحديثة ذات الأهمية للموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وتشمل:

* SAICM/ICCM.3/1.

(أ) الخطوات المتخذة لتنفيذ الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي؛

(ب) إعداد البحوث والتوجيهات بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية؛

(ج) الجهود الرامية إلى إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها؛

(د) نهج متكامل لتمويل المواد الكيميائية والنفايات؛

(هـ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهميتها بالنسبة لتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

ثانياً – الإجراء الذي قد يتخذه المؤتمر

٤- إن المؤتمر، إذْ يراعي المستجدات الحديثة ذات الصلة بالموارد المالية والتقنية، قد يرغب في:

(أ) أن يستكشف سبل زيادة الدعم للنهج الاستراتيجي من وكالات العون الثنائية، وكذلك من المؤسسات الدولية المالية القائمة، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، ومؤسسات التمويل الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية.

(ب) تحليل تأثيرات أنشطة إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لأجل توسيع خدمات الدعم لصناع القرارات السياسية وذلك لتعزيز الدعوة إلى الاستثمار في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ج) النظر في اعتماد قرار بشأن التمويل الفوري والطويل الأجل للنهج الاستراتيجي على أساس مقترح قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر SAICM/ICCM.3/12)؛

(د) النظر في توصيات المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة في أعقاب تقييم منتصف المدة لذلك البرنامج، واعتماد قرار بشأن مستقبل برنامج البداية السريعة؛

(هـ) الدعوة إلى استمرار الشراكات الجديدة والتجديدية العامة والخاصة فيما بين الحكومات، والصناعة والدوائر الأكاديمية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين والذي يرمى إلى زيادة القدرات والتكنولوجيا من أجل إدارة سليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات؛

(و) دعوة أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، وبخاصة الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية القادرة على فعل ذلك، إلى تقديم الموارد لتسريع تعزيز الإمكانيات والقدرات من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

ثالثاً – معلومات أساسية

٥- يورد القسم الخامس، بشأن الاعتبارات المالية من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي، بما في ذلك التدابير على المستويين القطري ودون القطري لدعم تمويل أهداف النهج الاستراتيجي؛ وتعزيز الشراكات الصناعية والمشاركة المالية والتقنية في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي؛ وإدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التعاون المتعدد الأطراف والثنائي من أجل تقديم المساعدة الإنمائية؛ والاستفادة بصورة أكثر فعالية من المصادر الحالية للتمويل العالمي ذي الصلة والبناء عليه؛ ودعم أنشطة بناء

القدرات الأولية من أجل تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي؛ ودعوة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم الموارد لتمكين الأمانة من إنجاز مهامها الداعمة للنهج الاستراتيجي.

٦- أعاد المؤتمر تأكيده في قراره ٣/٢ أن تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحلول ٢٠٢٠[(١)] يرتهن جزئياً بتمويل التدابير المتنوعة المختلفة على جميع المستويات وزيادة أوجه التآزر والتكامل بين الترتيبات المالية المتعددة المتوخاة في النهج الاستراتيجي لأجل تنفيذه.

٧- وسلمَّ المؤتمر كذلك بالحاجة إلى تمويل مستدام، يمكن التنبؤ به، وكافٍ ويتيسر الحصول عليه من أجل الأنشطة التي تدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتحقيق الأهداف الواردة في النهج الاستراتيجي، وإيراد عدد من التدابير التي ينبغي اتخاذها من جانب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي.

٨- طلب المؤتمر كذلك إلى المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة القيام بتقييم برنامج البداية السريعة، وإعداد تقرير بشأن فعاليته وكفاءة تنفيذه والتقدم بتوصيات في ضوء نتائجه لكي يبحثها المؤتمر أثناء دورته الثالثة.

٩- وبناء على ذلك، بلور المجلس التنفيذي نتائج وتوصيات تتعلق بتقييم منتصف المدة (انظر SAICM/ICCM.3/8). والموجز التنفيذي لتقرير استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة متاح للمؤتمر في الوثيقة SAICM/ICCM.3/9، وتقرير استعراض منتصف المدة متوافر في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/17.

رابعاً – الخطوات المتخذة لتنفيذ الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي

١٠- في الفقرة ١٠ من القرار ٣/٢ دعا المؤتمر جميع المؤسسات المالية المختصة، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية الحالية، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، إلى تعزيز دعمها للأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك عن طريق المساهمات العينية، كلٍ داخل مجال ولايته.

١١- وتبعاً للقرار ٣/٢، دعت الأمانة أصحاب المصلحة إلى إعداد تقييم، ورفع تقرير بشأن الخطوات التي اتخذوها لتنفيذ الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي وذلك من خلال استبيان وُزع على ٤١ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك نقاط اتصال موجهة تابعة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المختصة. وكان الغرض من هذا الاستبيان هو تحديد بعض الخطوات التي اتخذت منذ الدورة الثانية للمؤتمر وذلك لتعزيز الدعم المقدم للأنشطة الرامية إلى تحقيق النهج الاستراتيجي. وقد تم تلقى ١٢ رداً من ثماني منظمات حكومية دولية، وحكومة واحدة، ومنظمة غير حكومية، وباحث ومصرف تنمية إقليمي واحد.

(١) إن خطة تنفيذ جوهانسبرج تشمل الغاية التي ترمى إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدى إلى تدنية قدر كبير من تأثيراتها المعاكسة على صحة البشر والبيئة بحلول عام ٢٠٢٠. وطبقاً لما تنص عليه الفقرة ١٣ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، فإن النهج الاستراتيجي قد اعتمد هذه الغاية، التي غالباً ما يشار إليها ب ''غاية ٢٠٢٠''، كهدف شامل له.

١٢- ويوجد موجز لنتائج الاستبيان المتلقاه، ونسخ من التقارير التي قدمها أصحاب المصلحة الذين أعدوها، وقائمة بأصحاب المصلحة الذين أُرسل إليهم الاستبيان (انظرSAICM/ICCM.3/INF/11). وعلى الرغم من أن معدل الردود على الاستبيان كان منخفضاً، فإن المعلومات التي قدمت في الاستبيان الكامل حددت عدداً من الجهود والتدابير الناشطة نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ودللت على إدراج النهج الاستراتيجي في صميم برامج العمل، والأنشطة والخطط. وأبرزت هذه الردود بعض النماذج الواعدة للتمويل المشترك من أجل تنفيذ أنشطة إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، والمعونة الثنائية من بلدان مانحة، والصندوق الاستئماني والميزانيات الداخلية لبرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي.

١٣- وقد تلقى ما مجموعه ثماني مؤسسات مالية، ومصارف تنمية إقليمية ومؤسسات معونة ثنائية أخرى هذا الاستبيان. ومن بين تلك الجهات لم يَرُدْ سوى بنك التنمية لغرب أفريقيا الذي أشار إلى استعداده للتعاون في تنفيذ النهج الاستراتيجي في إقليمه. وقد يرجع السبب في عدم ورود ردود من القطاع المالي إلى نقص المعرفة بالتحول الذي حدث في الإنتاج واستخدام المواد الكيميائية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وتكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وما يصاحبه من زيادة احتمال حدوث تأثيرات سلبية على صحة الإنسان والبيئة في البلدان النامية.

١٤- وقد أشارات أمانة الاستراتيجية الدولية لتقليل الكوارث التابعة للأمم المتحدة في ردها إلى أنه على الرغم من أن الأسئلة لم تَبْدُ منطبقة عليها مباشرة، فهي تؤيد إلى أبعد حد تنفيذ النهج الاستراتيجي، وأبرزت أهمية إطار هويوغو من أجل العمل ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء مقاومة الدول والمجتمعات في مواجهة الكوارث كأداة توجيه لمثل هذا التنفيذ. ويوجد إطار هويوغو من أجل العمل متاحاً للمؤتمر للعلم في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/33.

١٥- عُرضت نتائج التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية أثناء انعقاد الجمعية العامة الرابعة لمرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٠. وقد دعا التجديد الخامس إلى تخصيص عشرة ملايين دولار بدولارات الولايات المتحدة للمساهمة في الهدف الشامل للنهج الاستراتيجي، مع مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار بدولارات الولايات المتحدة للمشروعات الرامية إلى استكمال التقدم في المفاوضات بشأن صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق. إن الغاية من برنامج المواد الكيميائية التابع لمرفق البيئة العالمية هي نفس الغاية للهدف الشامل للنهج الاستراتيجي أي: تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بطرق تؤدى إلى التقليل إلى أبعد حد من التأثيرات الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة العالمية.

١٦- وإتباعاً لولايته، فإن مرفق البيئة العالمية يدعم الأهداف ذات الأولوية للنهج الاستراتيجي التي تولِّد منافع بيئية عالمية، على النحو الوارد في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي. أما الأنشطة ومجالات العمل التي يمكنها أن تتلقى الدعم الإضافي من مرفق البيئة العالمية نظراً لجوانبها العابرة للحدود فتشمل تلك الأنشطة ومجالات العمل ذات الصلة بنقل التكنولوجيا ومنع التلوث؛ وإدارة مبيدات الآفات؛ وبناء القدرات فيما يتعلق بالأطر التشريعية والتنظيمية والإنفاذ؛ والتكيف فيما يتعلق بالمواد الكيميائية، والمناطق المحمية؛ والمواقع الملوثة؛ والفلزات الثقيلة؛ والتقليل من النفايات والتخلص منها؛ وتبادل المعلومات والاتجار غير المشروع. وفي إطار التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية تم تطوير استراتيجية خاصة بالمواد الكيميائية للأنشطة ذات الصلة بالملوثات العضوية الثابتة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية واختزال

الزئبق. وتشمل الوثيقة الكاملة لاستراتيجية مرفق البيئة العالمية قائمة مقترحة بالمشروعات التي يمكن لمرفق البيئة العالمية أن يدعمها. ويتوافر المزيد من المعلومات على العنوان www.thegef.org.

١٧- وفيما يخص الأنشطة المتعلقة بالنهج الاستراتيجي، اعتمد مرفق البيئة العالمية مشروعاً في إثيوبيا قيمته مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة يتعلق بالاستثمار في تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الكهربائية والإلكترونية. ويمكن لمشروعات النفايات الكهربائية والإلكترونية الأخرى الموجودة قيد التطوير في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تتلقى الدعم من مرفق البيئة العالمي. يضاف إلى ذلك أن مرفق البيئة العالمية يبحث مقترحات بشأن قضايا أخرى ذات صلة بالنهج الاستراتيجي، تشمل الرصاص في الطلاء والمواد الكيميائية في المنتجات.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مرفق البيئة العالمية خمسة مشروعات قيمة المشروع مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة وهي ذات صلة بالزئبق، وتشمل مشروعات إقليمية لتنفيذ إجراءات متكاملة للتقليل إلى أدنى حد من إطلاقات الزئبق من عمليات تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق في غرب أفريقيا (بوركينا فاسو، ومالي والسنغال) وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بيرو وإكوادور)؛ ومشروعات في الصين لتطوير قائمة جرد للزئبق ولتقليل انبعاثات الزئبق من عمليات صهر الزنك؛ ومشروع في أوروغواي لتعزيز الإدارة البيئية السليمة لدورة حياة المنتجات والنفايات المحتوية على الزئبق؛ ومشروع في قيرغيزستان لتقليل المخاطر البيئية العالمية والمحلية من التعدين الأولي للزئبق. وسوف تُستخدم المساعدة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية أيضاً في تناول قضايا مهمة أخرى ذات صلة بالزئبق تم تحديدها في سياق لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق.

١٩- ويتاح المزيد من المعلومات، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة بالتمويل المشترك في التقرير المقدم من مرفق البيئة العالمية (انظر SAICM/ICCM.3/INF/35).

خامساً – البحث والتوجيه بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية

٢٠- شجع المؤتمر في قراره ٣/٢ إجراء المزيد من البحوث بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات وتداعيات ذلك على قطاع الصحة وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك لتيسير إيلاء أولوية مناسبة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.

٢١- ولدعم الفقرة ٣ من القرار، أصدرت منظمة الصحة العالمية دراسة في ٢٠١١ بعنوان ''الحقائق المعروفة والحقائق المجهولة عن حجم الأمراض التي تنجم عن المواد الكيميائية: استعراض نُظمى'' والتي ترد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/13 وذلك لعلم المؤتمر. فقد قام واضعو الدراسة باستعراض نُظُمِي لجميع المعلومات المتاحة عن العبء العالمي للأمراض الناشئة عن المواد الكيميائية عبر عدة وسائط، من بينها الهواء، والماء، وحالات التعرض المهني وعبر الغذاء المباشر. وعلى الرغم من أن العبء العالمي للأمراض التي تُعزَى للمواد الكيميائية غير مُقَيم بدرجة كافية عامة، فإن الاستعراض يبين أن العبء المعروف للأمراض الناشئة عن المواد الكيميائية كبير، وأن العبء غير المعروف قد يكون كبيراً هو الآخر. ومثل هذه المعلومات مفيدة في تبصير صناع القرارات الوطنيين، والإقليميين والدوليين، من مختلف القطاعات والبرامج بحيث يلعبوا دوراً

في تخفيض التعرض البشرى للمواد الكيميائية السمية. ويدعم هذا الاستعراض ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بالتحقيق في تأثيرات المواد الكيميائية الصحية على السكان وعلى التدابير الوقائية للحد من حالات التعرض الضار للمواد الكيميائية. إن بيانات منظمة الصحة العالمية الخاصة بعبء الأمراض بالإضافة إلى عمل منظمة الصحة العالمية وقاعدة بياناتها المعنية باختيار التدخلات التي تتسم بالفعالية التكاليفية (والمعروفة باسم ''منظمة الصحة العالمية – الاختيار'')[٢] تشكل الأساس للمعلومات الصحية المستخدمة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات المذكورة أدناه.

٢٢- إن العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصل بالقرار ٣/٢ يتألف من أنشطة تُعني بتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات الإنمائية الوطنية، وتقييم تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات، وإعداد توجيهات بشأن البنيات التحتية الأساسية القانونية والمؤسسية (بما في ذلك استخدام الأدوات الاقتصادية)، والأنشطة المتصلة بالبيئة والارتباطات بالصحة، وتقرير التوقعات العالمية بشأن المواد الكيميائية.

ألف –تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات

٢٣- أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٠١٠ مبادرة بشأن تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات وذلك لتقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية. وترمى هذه المبادرة إلى تعميق الوعي السياسي، بالمزايا المعبر عنها، بأرقام اقتصادية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية لتعزيز السند المنطقي لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط الإنمائية القطرية ولبناء القدرات لتقييم تكاليف الإدارة غير الكافية للمواد الكيميائية على المستويين الوطني والدولي.

٢٤- على الرغم من أن التقديرات التي وضعت لتكاليف مبادرة التكاسل عن اتخاذ الإجراءات تكشف عن نتائج اقتصادية كبيرة تنجم عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية على الرغم من أنها وضعت على أساس القدر المحدود من المعلومات المتوافرة، وكما تبين في تقارير عن تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (انظر SAICM/ICCM.3/INF/14)، ومع تطبيق الأساليب التقنية العملية، وأخذ التحوطات الضرورية، يمكن استقراء البيانات من القطاعات الإنمائية الرئيسية لدى عدد أكبر من أقاليم الأمم المتحدة التي تكشف عن تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات، والتي تمثل جزءاً لا بأس به من الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي. وبصفة عامة، تتأخر التدابير بسبب صناع القرارات المالية لدى الحكومة والصناعة عندما يشعرون بعدم كفاية البيانات. غير أنه حينما يظهر أن تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات آخذة في التصاعد فإن احتمالات تأخير التدابير ذات الصلة تصبح أقل.

باء – الأنشطة بشأن البيئة والارتباطات الصحية

٢٥- يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الصحة العالمية بشأن الأنشطة ذات الصلة بالبيئة والارتباطات الصحية التي ترمى إلى كفالة التعاون الوثيق بين وزارات البيئة والصحة في الإقليم الأفريقي بشأن تغير المناخ وإدارة المواد الكيميائية. ويجرى حالياً بلورة إطار لإدارة المواد الكيميائية لأفريقيا، وسوف يعرض

(٢) www.who.int/choice/en/.

على مؤتمر الوزراء الأفارقة المعنيين بالبيئة أثناء دورته الرابعة عشرة لبحثه، وعلى اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية أثناء دورتها الثانية والستين. ومن المعتزم بناء القدرات التقنية والمؤسسية للبلدان الأفريقية لأجل دعم التدابير المحددة الرامية إلى تقليل المخاطر على الصحة والبيئة التي تنجم عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية.

جيم – تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية

٢٦- يهدف تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية إلى إبراز العمل المتخذ كجزء من أنشطة التقييم؛ ومعالجة الأسباب الجذرية ذات الصلة بتدهور صحة الإنسان والبيئة؛ وذلك من أجل تطوير الجدل الاقتصادي، الذي يشمل تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات، وتقييم المزايا المحتملة والتوازنات الخاصة بالعمل؛ وتقديم خيارات متعلقة بالسياسات والإدارة وإجراءات لتشجيع وتنفيذ الخيارات الأكثر أماناً. ومن المعتزم أيضاً توفير قاعدة لترتيب الأولويات الدولية في المستقبل، وتصميم الأنشطة في مجال المواد الضارة، بما في ذلك استمرار وجود إطار متماسك للتقييم، وتحديد الأولويات فيما بين قضايا المواد الكيميائية مثل القضايا الناشئة ذات الاهتمام. وسوف يتم تدشين هذا التقرير يوم ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف وإتاحته أمام المؤتمر في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/15.

سادساً – الجهود الرامية إلى إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها

٢٧- يرد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/10 تحديث بشأن مبادرة الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدماج **الإدارة السليمة للمواد الكيميائية** في عمليات التخطيط الإنمائية. وتنبنى هذه المعلومات على الدروس المستقاة من البلدان التي نُفِذت فيها هذه الشراكة، وأُجرى تقييم مُستقل، أشتمل على نتائج تعميم المشروعات لدى بيليز، وكمبوديا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، وأوغندا وزامبيا. وهو يقدم تحديثاً بشأن التقدم المحرز في مبادرة الشراكة، بما في ذلك الدروس المستقاة والتوجهات المستقبلية. وتُستَشَف التوصيات التالية المتعلقة بإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والخطط الإنمائية من ذلك التحديث:

(أ) أن هناك دلائل قوية على أن البلدان تستفيد بقدر كبير من إتباع نهج التعميم؛

(ب) ان النهج الاستراتيجي ينبغي أن يقدم الدعم المالي لهذا المجال العملي؛

(ج) ينبغي لمشروعات إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إدماجاً لصيقاً مع المبادرات الأخرى التي تدعم إدراج الاهتمامات البيئية والصحية في التخطيط الإنمائي من أجل ضمان إحداث أقصى تأثير ممكن على المستوى القطري؛

(د) ينبغي مواصلة البحوث لضمان زيادة فهم تكاليف التكاسل عن اتخاذ الإجراءات والمزايا الاقتصادية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وبخاصة في مجالات الاستخدام الكثيف للمواد الكيميائية؛

(هـ) تقديم خدمات الدعم الميداني إلى صناع قرارات السياسات بشأن مشروعات إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتوسع فيه لخلق الطلب على التحليل الاقتصادي الدقيق والشامل لتكاليف ومزايا الخطط المقترحة ولوضع دراسات قوية تُبرر الاستثمار في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من أنشطة التعميم، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصياغة توجيهات بشأن تطوير بنيات تحتية أساسية قانونية ومؤسسية، ترمى إلى تقديم الدعم المباشر إلى صناع السياسات بشأن العناصر الحاسمة من التشريع الوطني والترتيبات المؤسسية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك التدابير لتقديم الدعم المالي. وهى تشمل بحث المنشآت الأساسية التي تُنشئها البلدان عادة، وتلك اللازمة لتحسين النظم الحالية. وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات ذات طبيعة عامة، حيث تستوعب السياقات الوطنية المتفاوتة، فإنها مُصممة خصيصاً لتلائم الظروف المحددة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويجرى الآن اختبارها داخل عدد من البلدان التجريبية. وترد هذه التوجيهات في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/12.

٢٩- إن المجلس التنفيذي أثناء وضع خلاصته وتوصياته أمام المؤتمر في ضوء تقييم منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة، قد سلم بالتحديات التي لا يزال الكثير من البلدان يواجهها عند تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها داخل جميع القطاعات ذات الصلة، وأوصى بأن ينظر المؤتمر في إيجاد سبل لتعزيز مثل هذا التعميم في جميع القطاعات ذات الصلة (انظر SAICM/ICCM.3/8).

سابعاً - نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

٣٠- أثناء اجتماعه الأول، أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية فريق اتصال معنى بالمالية والمساعدة التقنية. وبدأ فريق الاتصال عمله بالنظر في التمويل لتنفيذ الأنشطة حتى ٢٠٢٠ ثم بحث الارتباطات، وعناصر العملية التشاورية المعينة بخيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات من حيث اتصالها بالنهج الاستراتيجي. وأُعِدت ورقة مختصرة بالآراء التي تم الإعراب عنها أثناء مناقشات الفريق بواسطة الرئيسيْن المشاركيْن في فريق الاتصال. واتفق الفريق العامل على تقديم الموجز الذى أعده الرئيسان المشاركان بصفته وثيقة عمل إلى المؤتمر أثناء دورته الثالثة (انظر الوثيقة SAICM/ICCM.3/11). وقدم الرئيسان المشاركان موجزهما إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لينظر فيه وليكون بمثابة مدخلاً للانتهاء من تقريره الذي يقدمه إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نتائج العملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات.

٣١- وتنفيذاً لمقرر مجلس الإدارة د.إ-٨/١١، بشأن العملية التشاورية المعنية بخيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، قدم المدير التنفيذي تقريره بشأن نتائج العملية التشاورية إلى مجلس الإدارة أثناء دورته الاستثنائية الثانية عشرة في شباط/فبراير ٢٠١٢ [٣] وبعد ذلك، طلب مجلس الإدارة في مقرره د.إ-١٢/٤ بشأن العملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، إلى المدير التنفيذي إعداد مشروع مقترح بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والاستعانة بالمشورة بشأن ذلك من خلال عملية تشاورية لكى يبحثها المؤتمر مع احتمال اتخاذ مقرر بشأنها، وذلك أثناء الدورة الثالثة، ومن جانب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته السابعة والعشرين في ٢٠١٣.

٣٢- وسوف يعرض على المؤتمر تقرير المدير التنفيذي بشأن مقترح بنهج متكامل خاص بتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (انظر SAICM/ICCM.3/12) وذلك لبحثه.

(٣) انظر UNEP/GCSS.XII/8.

٣٣- المؤتمر مدعُو إلى الإشارة إلى، واستعراض مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء دورته الأولى لأجل بحث المقترح الذي قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولبحث اعتماد مقرر بشأن كل من التمويل الفوري والتمويل الطويل الأمد للنهج الاستراتيجي.

ثامناً – نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهميتها بالنسبة لتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي

٣٤- على الرغم من عدم وجود اشتراطات ملزمة قانوناً لدعم تنفيذه، فإن النهج الاستراتيجي حظىَ بمصادقة رؤساء الدول والحكومات أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة، التي انعقدت في جوهانسبرج في ٢٠٠٢، والقمة العالمية ٢٠٠٥، التي انعقدت في نيويورك. وفي الفقرة ١١ من إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأعرب الوزراء، ورؤساء الوفود وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص عن التزامهم الثابت الذي لا يتزعزع بتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طوال دورة حياتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرج. وقد مثل اعتماد الاستراتيجية الجامعة للسياسات التي وردت في الفقرة ١٢ من إعلان دبى التزماً ثابتاً بالنهج الاستراتيجي وبتنفيذه.

٣٥- وأبرز المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الحاجة إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأقروا بأن التمويل المستدام والكافي في المدى الطويل هو عنصر من العناصر الرئيسية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة لدى الدول النامية. ودعا المشاركون في المؤتمر إلى التنفيذ الفعال وإلى تعزيز النهج الاستراتيجي كجزء من نظام متين، ومتماسك، وفعَّال، وكفء للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك التصدي للتحديات التي تنشأ.

٣٦- وأشاروا إلى وجود قلق عميق من أن الكثير من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً تفتقر إلى القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورات حياتها، وأشاروا إلى وجود حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة العمل الرامي إلى تعزيز تلك القدرات، بما في ذلك عن طريق الشراكات، والمساعدة التقنية وهياكل الحوكمة المحسنة. أما البلدان والمنظمات التي كانت قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق غاية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول ٢٠٢٠ فقد تلقت التشجيع على مساعدة البلدان الأخرى عن طريق تقاسم المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات. ويوفر النهج الاستراتيجي آليةً لتقاسم مثل هذه المعلومات بطريقة منسقة وتتسم بالكفاءة.

٣٧- وأشاد المشاركون في المؤتمر بالشراكات الحالية العامة والخاصة ودعوا إلى استمرار الشراكات الجديدة والمتجددة والعامة والخاصة بين أصحاب المصلحة من دوائر الصناعة، والحكومات، والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني والتي ترمى إلى الارتقاء بالقدرات وبالتكنولوجيا من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك منع تكون النفايات. إن تطوير بدائل سليمة بيئياً وأكثر أماناً للمواد الكيميائية الخطرة في المنتجات والعمليات قد لقى تشجيعاً، إلى جانب أمور أخرى، عن طريق تقييم دورة الحياة الكاملة، والمعلومات العامة، ومسؤولية المنتِج الممتدة، والبحث والتطوير، والتصميم المستدام وتقاسم المعرفة، حسبما يتناسب.

٣٨- من المعتزم إجراء حوار رفيع المستوى بشأن تعزيز النهج الاستراتيجي في إطار المادة ٤ من جدول الأعمال أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية. وسوف يركز هذا الحوار على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادرات المهمة الأخرى، كتلك التي دُشنت عقب ستوكهولم +٤٠ منتدى الشراكة للتنمية المستدامة، الذي ركز على ثمانية مجالات يمكن تعزيزها خلال السنوات الثماني القادمة قبل الموعد المحدد وهو ٢٠٢٠. ويمكن استخدام ما يتوصل إليه تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية من نتائج لأجل توفير التوجيهات السياساتية لبلورة توصيات بشأن مجالات العمل التي سيضطلع بها المؤتمر.

تاسعاً – الخلاصة

٣٩- دخل تنفيذ النهج الاستراتيجي مرحلة مهمة اتخذ أثناءها تدابير محددة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لدى البلدان النامية وقد تم التدليل على اشتداد الجهود والتدابير الرامية إلى الإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية وذلك منذ الدورة الثانية للمؤتمر. وهناك دروس يجب استخلاصها من تجربة النهج الاستراتيجي من حيث استخدامه لنهج متكامل إزاء التنفيذ. إن النهج الاستراتيجي بفضل طبيعته المتعددة أصحاب المصلحة، والمتعددة القطاعات، يحقق التكامل بين مختلف المسارات التي ترسمتها العملية التشاورية، بما في ذلك إدراج اهتمامات المواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية الوطنية، وقيام الصناعة بدور نشط وكذلك أصحاب المصلحة غير التقليديين الآخرين وبصورة أكثر تحديداً، الشراكات في مجال تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وكذلك الصندوق الاستئماني المخصص لدعم أنشطة التمكين المبدئية.

٤٠- ومع استمرار تنفيذ النهج الاستراتيجي، سوف يتم تعيين قضايا جديدة لإدراجها في خطه العمل العالمية، وقضايا سياساتية جديدة ناشئة مقترحة ومبادرات جديدة مضطلع بها مثل تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي التابعة للنهج الاستراتيجي. وعلى الرغم أنه من الأهمية بمكان تناول هذه القضايا الجديدة، فمن المهم للغاية توفير الموارد لاستكمال الأنشطة المتصلة بالقضايا القائمة. إن الموارد المستدامة لدعم أعمال الأمانة تتسم بأهمية حيوية لضمان استكمال المهام بفعالية وكفاءة تلك المهام التي يحددها المؤتمر. وقد يكون من المهم استكشاف مصادر غير تقليدية للتمويل، بما في ذلك من وكالات المعونة الثنائية، وكذلك من مؤسسات التمويل الدولية القائمة للحفاظ على الزخم من أجل الإدارة السلمية للمواد الكيميائية وبما يتمشى مع غاية ٢٠٢٠.

٤١- وفرت النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دعماً سياسياً مُرحباً به لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وينبغي للمؤتمر أن يستفيد من هذا الزخم لتعريف مجالات الأولوية التي تحتاج إلى تعزيز، ولمناقشة الوسائل البديلة لتحقيق التمويل المستدام من أجل المساعدة على تحقيق الغاية ٢٠٢٠.